

د. فاتح عمارة
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار-عناية

قراءة في أهم الاتجاهات النظرية
للمدينة

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على المسيرة التي عرفت فيها نظريات المدينة و التحضر بالاعتماد على مراجعة العديد من الدراسات، نذكر منها: الشرق أوسطية و الأنجلوسكسونية. وهذا قصد الكشف عن العوامل المؤثرة في تكوين المدن و من ثم تصنيفها إلى عوامل طبيعية، يندرج ضمنها الموقع الجغرافي ومظاهر السطح و المناخ وتوفر الموارد بأشكالها المختلفة وعوامل أخرى بشرية كالقرارات الإدارية المتعلقة بإنشاء المدن وتحديد وظائفها المختلفة والأنشطة المقترنة بها و الظروف التاريخية المحددة لوظيفتها ودورها.

الكلمات المفتاحية: المدينة، التحضر، التوطن، الجغرافيا، العمران.

المقدمة :

تتنظر الجغرافيا إلى أنماط التوطن المختلفة، على أنها مظاهر من نتائج تفاعل الإنسان مع بيئته، حيث تستمد هذه الأنماط مقوماتها من احتياجاتها النسبية و إمكاناتها المتاحة، ومن ثم تتسم بالديناميكية المستمرة في بعض الأماكن. و على العكس من ذلك، يغلب عليها الثبات و الاستقرار النسبي في مواقع أخرى، وفقا لمعطيات المكان (الفضاء) والزمان.

Résumé

Cet article a pour but de passer en revue l'évolution des théories de la ville et d'urbanisation, et ce par le biais d'une lecture exhaustive des différentes études anglo-saxonnes, françaises, moyen-orientales et arabes. La ville apparaît donc, comme l'expression matérielle de la pensée socioculturelle qui a façonné les villes arabes suite à l'explosion démographique, la mobilité et la recherche de commodités civilisation elles.

و عند النظر في هذه الظاهرة، نلاحظ أن الجزائر قد عاشت لفترة طويلة من الزمن حياة بسيطة سواء بالريف أو بالصحراء، و ظلت بعيدة عن حياة المدينة خصوصا بعد سنة 1830 و عند عملية إستيلاء أراضي الجزائريين وعملية التحضر بأبعادهما المختلفة. و لكن هذا كله تغير تباعا بعد الاستقلال، و ما تحقق من أمن و استقرار، مقترنا بنمو اقتصادي متلاحق، بدأت ذروته بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات من القرن الميلادي المنصرم، وقد أثر كل هذا على معيشة السكان و حياتهم، فازدادت الهجرات نحو مراكز التوطن الأكبر لتوفر الخدمات و بريق المدينة الخلاب، مقارنة بقسوة الريف و بطء الحياة فيه، مما حقق نموا مطردا للمدن بمستوياتها المختلفة، وتراجعا ملحوظا لمعدلات البداوة و حياة الريف. ليس هذا فحسب، بل إن التطور الاقتصادي والنماء غير ملامح بعض القرى و المستوطنات الريفية الكبرى، وجعل منها مدنا صغرى أو متوسطة الحجم. و على العكس من ذلك تلاشت مكانة كثير من التجمعات السكانية الريفية الصغرى بشكل مطرد، مما كان له أبلغ الأثر في تغيير معالم المشهد الحضري و الريفي في الجزائر.

و مازال موضوع التوطين محور اهتمام السلطات شأنها في ذلك شأن كثير من الدول الأخرى. فأنشأت لها وزارة مستقلة في عام 2000 سميت بالوزارة المنتدبة للمدينة (والتي أدمجت حاليا بوزارة السياحة و البيئة) بعد أن كان الجزء الأكبر من مهام هذه الوزارة موكلا إلى إدارة البلديات ثم مكتب تخطيط المدن بوزارة الداخلية. و تعاقدت مع كثير من الشركات العالمية و المحلية، لإجراء الدراسات و المسوحات المختلفة اللازمة لتخطيط المدن بشكل خاص و المتوطنات البشرية الأخرى بشكل عام. و كانت محصلة هذا، كما كبيرا من التقارير و الدراسات في مجالات مختلفة.

و لم يغفل الباحثون و الدارسون عن تتبع ظاهرة العمران الحضري و الريفي في الجزائر، بل مثلت مجالا خصبا للعديد من الدراسات و البحوث، في فترات زمنية مختلفة. كما سيتضح في جزء لاحق من هذا المقال، و استكمالا لهذه الجهود، و اعتمادا على منهج وصفي تحليلي، تسعى هذه الورقة إلى التعريف بواقع ظاهرة المدينة والتحضر في دراسات مختلفة.

1 أهم الاتجاهات النظرية لتصنيف المدينة:

ينظر البعض إلى المدينة ككائن بشري، يمر بمراحل نمو مختلفة، فصنفت المدن بحسب عدد سكانها إلى مدن تمر بمرحلة الطفولة، وهي تلك التي يصل عدد سكانها إلى خمسة آلاف نسمة فقط، ومدن ثابتة، وهي التي يراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف و عشرة آلاف نسمة، و أخرى ناضجة، وهي التي يتجاوز عدد سكانها خمسين ألف نسمة (Hartshorn , 1980 : 61) .

و على الرغم من بساطة هذه النظرة و هذا التصنيف المقنن، فإن الباحثين المتخصصين يجمعون على صعوبة الخروج بتعريف جامع مانع لمفهوم المدينة عالميا، حيث يوجد ما يقارب ثلاثين تعريفا، تأخذ بعين الاعتبار متغيرات اقتصادية و اجتماعية وسياسية محلية و إقليمية في تعريفها للمدينة (محمد السرياني، 1988).

لذا، فلا يوجد اتفاق على مقياس محدد يميز المدينة عن غيرها من أشكال مراكز التوطن الأخرى، و من هنا، فإننا نجد أسسا و معايير مختلفة، تبنى في مجملها على عدد السكان و وظيفتهم الرئيسية و الوظيفة الإدارية للمكان، حيث يورد جمال حمدان (جمال حمدان، ب.ت: 5) على سبيل المثال خمسة أسس لتعريف المدينة (الإحصائي، الإداري، التاريخي، المظهر العام، والوظيفي)، فحسب الأساس الإحصائي، ترى مملكة السويد، مثلا، أنه إذا بلغ عدد السكان (200 نسمة فأكثر) في مكان ما يجعل منه مدينة، و يرتفع هذا الرقم إلى (40 ألف نسمة فأكثر) في جمهورية كوريا. و هناك معايير مختلفة في بلدان أخرى، تراوح بين هذه الرقمين (رشود الخريف، 1998)

أما الأساس الإداري، فيقوم على إصدار قرار باعتبار مكان ما مدينة، و منحه إمتيازات معينة وفقا لذلك. و يبني الأساس التاريخي على الإرث التاريخي العريق للمكان من آثار وقلاع و حصون و نحوه. و يلاحظ على هذين الأساسين الأخيرين أنهما شكليان و ليسا موضوعيين ومقبولين، و يقوم أساس المظهر العام، أو المبني، وفق المشهد الحضري، على كتلة المدينة ومظهر مبانيها العام و طبيعة شوارعها و مؤسساتها المختلفة. و يقوم الأساس الوظيفي على أن المدينة مكان غير زراعي

وظيفيا، بل تجاري أو صناعي في الغالب. و تجدر الإشارة إلى أن من الشائع الجمع بين عدة أسس في تعريف المدينة (جمال حمدان، ب ت: 5-14) ، و قد نوقش هذا الموضوع بتركيز و تفصيل أكثر في بعض الدراسات الأخرى (رشود الخريف، 1998: 8-25) .

لقد احتل موضوع أحجام المدن و توزيعها و انتشارها على سطح الأرض وتباعدها أو تقاربها بعضها ببعض حيزا كبيرا في كثير من الدراسات الجغرافية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة. و في مقدمتها التخطيط الحضري و الإقليمي اللذان يتقاطعان بشكل رئيس مع جغرافيا المدن أو الحضر. حيث يركز التخطيط الحضري على دراسة جميع أنواع الموارد و الإمكانيات المتاحة في المدينة، بينما يغطي التخطيط الإقليمي مجالا أوسع، متمثلا في الإقليم الذي يشتمل على مدينة أو أكثر و غيرها من المتوطنات البشرية الأخرى (أحمد الجار الله، 1997: 15)، و قد سلكت جغرافية المدن اتجاهات عدة في دراساتهما.

1. مفهوم المدينة الرئيسة:

يقوم هذا المفهوم على فكرة وجود مدينة رئيسة، تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري، هي في الغالب العاصمة، التي تفرض سيطرتها على بقية المدن الثانوية في الإقليم، وتتركز فيها السلطة و الخدمات و الأنشطة التجارية و الصناعية و السكان، مما يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى، و قد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى، وقد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال المدينة الثانية. و وجه لهذا المفهوم كثير من النقد، منه أنه يشرح العلاقة بين المتوطنتين الأولى و الثانية في النظام الحضري، و يمهل علاقة المتوطنة الأولى مع بقية المتوطنات الأخرى، و كذلك العلاقة بين المتوطنات، كما أنه يركز على متغير واحد فقط في شرح العلاقة بين المتوطنات و حجم السكان فقط، و تهمل بقية المتغيرات المهمة، كالوظيفة والتباعد (أحمد الجار الله، 2000: 80، 82).

و يرى توميلسون - كما ورد في (رشود الخريف، 1998: 40-41) - أن البلدان التي تسود بها قاعدة المدينة الأولى، وتطغى عليها الهيمنة الحضرية تتسم بانخفاض في نسبة سكان المدن، و انخفاض في الدخل و تبعية سياسية و اقتصادية لدول أخرى، ويخالفه آخرون فيما ذهب إليه.

2. الأربع تصنيفات للمدينة:

يأخذ هذا المؤشر علاقة المدينة الرئيسة مع المدن الثلاث التي تليها، فهو الآخر لا يفسر علاقاتها مع بقية المدن فيما بينها، و كذلك الحال فهو - كالمؤشر السابق - يهتم بحجم السكان فقط و يهمل المتغيرات الأخرى (أحمد الجار الله، 2000: 82-83)، لذا يرى البعض أن هذا المؤشر هو أبسط المقاييس للحكم على الحجم النسبي للمدينة المهيمنة في الدولة. و قد يستخدم مع المقياس للتحقق من نتائجه (فتحي أبو عيانة، 2000: 296).

ويطلق على هذا المؤشر أيضا، مؤشر الهيمنة (Primacy Index). ويكثر استخدامه في الدراسات المقارنة التي لا تظهر فيها هيمنة للمدينة الأولى (رشود الخريف، 1998: 64-65).

3. نظرية " زيبف " «ZEBEF» في تصنيف المدن :

تسعى قاعدة الباحث " زيبف " إلى شرح ترتيب المدن و توضيحها من حيث الحجم في نظام حضري ما في علاقة بيانية. و قد رأى " زيبف "، صاحب النظرية بشأن هذه العلاقة، أن عدد سكان مدينة معينة في جدول مراتب المدن التنازلي في نظام حضري، يساوي عدد سكان المدينة الأولى، مقسوما على مرتبة المدينة في الجدول. و وجد أن هذه النظرية تنطبق على النظم الحضرية، في الدول المتقدمة. والنظم الحضرية ذات التاريخ الطويل و المتقدمة اقتصاديا و ذات الكثافات السكانية المرتفعة (أحمد الجار الله، 2000: 83).

كما لوحظ أن هناك عوامل محلية أخرى، تؤثر على هذا الترتيب للمدن. حيث يرتبط بشكل رئيس بتفاوت مستويات التنمية، بين الأقاليم الصغرى بمدنها الصغيرة والأقاليم الكبرى بمدنها الكبيرة. و من ثم تصبح العلاقة طاردة للسكان من الأقاليم

الصغرى و جاذبة لهم نحو الأقاليم الكبرى. لذا تظهر فوارق شاسعة بين القيم الفعلية والنظرية المتوقعة لأحجام السكان، في المدن المختلفة (فتحي أبو عيانة، 1984: 293)

و قد أجرى " بيرى " (Berry) تعديلات على هذه القاعدة، معتمدا على بعض النواحي الرياضية، كاستخدام مواقع اللوغاريتم الطبيعي، بدلا من الرقم الفعلي لعدد السكان. بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الأسبقية الحضرية و المستوى الاجتماعية الاقتصادية للدول، بوصفه عاملا مؤثرا في الحجم و الترتيب (فتحي مصيلحي، 1990: 271-274).

4. نظرية "كريستالر" « KRISTALER » حول المكان المركزي للمدينة:

تعد نظرية المكان المركزي لصاحبها " كريستالر " من أكثر النظريات انتشارا وتأثيرا في أدبيات جغرافية العمران، حيث تنظر إلى المتوطنات البشرية المختلفة بوصفها أماكن مركزية توفر البضائع والخدمات للمناطق المحيطة بها (Chapman, 1979: 247)، ومن هنا تسعى هذه النظرية إلى تفسير علاقات المتوطنات من حيث الوظائف و الأحجام و التباعد و العدد والمرتبة ومناطق النفوذ، ومن حيث ينشأ نظام للأماكن المركزية بمستويات مختلفة داخل الإقليم. وتتوزع هذه الأماكن جغرافيا وفقا لذلك، لذا فإنه ينظر إلى هذه النظرية على أنها تقدم تفسيراً للترتيب التسلسلي للمراكز العمرانية بمستوياتها المختلفة، بحسب وظائفها وعلاقاتها بعضها البعض (صفوح خير، 2000 : 176) .

و ارتكزت مبادئ النظرية الرئيسة على قاعدتين أساسيتين، تتمثلان في مدى السلعة التي يسوقها المكان، أو ما يمكن تسميته المنطقة التسويقية القصوى للسلعة، والتكلفة الحدية للسلعة، أو ما يسمى بالدائرة التسويقية الدنيا للسلعة، و من ثم نشوء منافسين آخرين في ضوء هذا، أو مراكز توطين أخرى.

و تقدم العديد من مراجع جغرافية المدن و العمران الحضري شرحا أكثر تفصيلا لهذه المفاهيم السابقة، كيفية تطبيقها في المجالات المكانية المختلفة، وفق الأسس و الصيغ الرياضية التي بنيت عليها.

و قد شكلت أدبيات التحضر و أحجام المدن و توزيعها في مختلف أرجاء العالم حيزا كبيرا في الدراسات و البحوث العلمية المتخصصة، و على الرغم من مضي عدة عقود على خروج قاعدة الرتبة - الحجم لزييف، فإنها ما زالت المسيطرة في كثير من الدراسات، ويتناولها الكثيرون بالمناقشة و النقد من خلال تطبيقاتها في أماكن مختلفة، حيث تتبع كل من إتلنجر و آركر (Ettliger & Archer, 1987) التغيرات في نمط التوزيع الجغرافي للمدن الأكبر حجما على مستوى العالم خلال القرن العشرين، حيث يغلب عليها التشتت منذ مطلع القرن المنصرم.

و على مستوى القارات و الأقاليم ومختلف الدول ، ظهرت كثير من الدراسات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر - على مستوى العالم النامي - دراسة عن أبعاد التحضر في دول العالم الثالث ونظرياته، والعوامل المؤثرة فيه (Kasarda & Creshaw, 1991)، و أخرى عن النمو العمراني في الدول النامية ، حيث استعرضت الدراسة العوامل المقترنة بالنمو العمراني، و اعتبرت أن الجزء الأكبر من النمو لا يعزى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، كما يعتقد ، بل إلى الزيادة الطبيعية في سكان المدن (Preston, 1979)، أما على مستوى بعض دول العالم النامي بالتحديد، فقد إهتمت إحدى الدراسات بتتبع التغير التاريخي وتحليله في توزيع المدن في الهند، بحسب أحجامها ، وفق نظرية الحجم - الرتبة لزييف (Das 1993) & Dutt, .

و ناقشت دراسة أخرى العوامل الاقتصادية المؤثرة في تركيز السكان في المدن الكبرى في المكسيك (Dehghan & Uribe, 1999)، و تناولت بعض الأبحاث واقع التحضر في بعض الأقاليم الكبرى في العالم، حيث قومت الأنماط الجديدة للتحضر في جنوب شرق آسيا ، مثلا في أندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، و تايلندا، حيث أدى تحسن البيئة التحتية و توسع الاقتصاد الزراعي إلى زيادة الطلب على الخدمات الحضرية، حتى في المناطق الريفية في هذه الدول

(Hackenberg, 1980)، بالإضافة إلى دراسة أخرى مشابهة عن اختيار معايير توزيع سكان الحضر و الدخل، بالإعتماد على ست حالات دراسية من قارة آسيا، و

هي اليابان، تايوان، ماليزيا، الفلبين، سيرانكا والهند (Chakravorty, 1993)، و قد ركزت دراسة أخرى على التحضر و أحجام المدن في الصين (Song & Zhang) حيث تناقش العلاقة بين التحضر و الإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ عام 1978، و قد حظي الإتحاد السوفيتي " سابقا"، بكثير من الدراسات في هذا المجال، التي اهتمت بظاهرة تركيز السكان في المدن الكبرى، عقب التغير الذي تعيشه البلاد (Pokshishevskiy , 1980) .

و من الجدير بالعرض في هذا السياق، دراسة مبكرة عن توزيع المدن اليابانية وموروفولجيتها، حيث استعرضت تحول اليابان من دولة ريفية ، في الغالب ، حتى نهاية القرن التاسع عشر ، إلى دولة حضرية تضم نسبة كبيرة من السكان ممن يقطنون المدن (Trewartha , 1934) .

و قد اهتمت إحدى الدراسات بتحديد أماكن ظهور المدن و نموها ، بالاعتماد على بيانات مختلفة من قارة أوروبا (Dirk, 2005)، و اعتمد أحد الأبحاث أيضا على بيانات للسكان في فرنسا خلال قرنين من الزمن ، في دراسة أحجام المدن الفرنسية خلال هذه الفترة (Rin – Pace, 1995) كما ناقشت دراسة أخرى، (Penkov & Dimitrov , 1987) توزيع المدن و سكانها في بلغاريا ، حيث ربطت بين التطور الاقتصادي و النمو الحضري في بلغاريا خلال الفترة (1946-1978)، و في دراسة مماثلة تولى (Dokmeci, 1986) إستعراض أنماط التحضر في تركيا خلال الفترة (1945-1975)، مع التركيز على تحليل أنماط توزيع الرتبة - الحجم وتغيرها خلال فترة الدراسة، و تبرز هذه الدراسة أن واقع تركيا يختلف عن كثير من دول العالم النامي ، حيث يميل إلى نمط التوزيع العادي، كما طبق (Knudsen, 2001) قاعدة الرتبة - الحجم على واقع الدنمارك، و على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، بحث إيهريك و قايوركو (Ehrlich 2000 & Gyourko) في توزيع المناطق العمرانية بحسب أحجامها خلال الفترة (1910 - 1995)، فكان يغلب على توزيع سكان الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية نمط التجمع في المراكز العمرانية الكبرى، وعلى الرغم من التغير الذي

طراً على نمط توزع السكان في المرحلة التالية إلى مراكز عمرانية كبرى، فإن التوزع لم يتحول إطلاقاً إلى المدن المتوسطة الحجم أو الصغرى، على الرغم من كل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية و نمو قطاع خدمات المعلومات الاقتصادية ، و استخدمت دراسة أخرى تحليل السلاسل الزمنية في دراسة توزع التجمعات العنقودية للمدن حسب أحجامها في إقليم جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية خلال قرن من الزمن (1890 - 1990) (Garmestani 2005 , et al)، كما كانت الكثافة العمرانية في كل من كندا والولايات المتحدة موضوعاً لدراسة أخرى (Edmonston et al , 1985).

و على مستوى جغرافي آخر، و من منظور مغاير، يناقش برنارد جرنواتيه (1987) ظاهرة السكن الحضري المتنامي بشكل سريع في العالم الثالث، من خلال دراسات إقليمية، تتناول عدداً من المشكلات و الحلول المقترنة بهذه الظاهرة، فقد أشتمل الكتاب على عدد من الأبواب و الفصول، التي تتمحور في مجملها حول ظاهرة الانفجار الحضري في العالم النامي، الناتج عن الزيادة الطبيعية و الهجرة الريفية، و ما اقترن بهذه الظاهرة من مشكلات جمة، تمثلت في نشوء الأحياء العشوائية ومدن الصفيح في كثير من مدن دول العالم الثالث، مما يوضح بجلاء أن للتحضر سلبياته أيضاً، و يخفي وراءه كثيراً من المصائب والمتاعب.

و يبدو أن أي الإشارة لبعض الدراسات السابقة عن مدن العالم الثالث، لا تكتمل دون الإشارة إلى الكتاب المحرر بواسطة أبو اللغد و هي جنيور (Abu- 1977 Lughod & Hay)، حيث أشتمل على عدد من الدراسات المتنوعة ، ذات الطابع اليساري البنيوي في مجملها صنفت في خمسة أجزاء، تناولت ظاهرة اللامساواة في المدن، وتاريخ التحضر و واقعه في العالم الثالث و غيره. كما أشتمل على النظريات الجديدة في التنمية و التطور في العامل الثالث و المشكلات الناجمة عن ظاهرة التحضر والتشريعات و السياسات القائمة في التعامل مع هذه الظاهرة.

أما على مستوى الوطن العربي و الشرق الأوسط، فقد خصص الفصل الخامس من كتاب (فتحي أبو عيانة، 1984) للمدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي،

فقيست الهيمنة الحضرية، و طبقت قاعدة الرتبة - الحجم في بعض الدول العربية، بالاعتماد على بيانات السكان لعام 1970، كما نوقشت أيضا ظاهرة توسع المدن الكبرى في هذا الإقليم، و نسبة سكانها إلى كل مكان إجمالي سكان الدولة و إجمالي سكان المدن، بالإضافة إلى أهم المشكلات التي تواجه المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي.

و قدم ن، س، جريل (1990) دراسة شاملة عن التحضر في الجزيرة العربية بشكل عام ، و خلص إلى اقتران نمو كثير من المدن في دول الخليج و الجزيرة العربية باكتشاف البترول و تسويقه على نطاق واسع، و ذلك بفعل الهجرات الداخلية و الخارجية المستمرة، كما أستعرض المؤلف بإيجاز نماذج من عمليات التحضر في بعض دول المنطقة و مدنها الرئيسية، و المشكلات المقترنة بهذا النمو.

و يتناول الفصل السادس من كتاب جغرافية الشرق الأوسط لبيومونت و آخرين (Beaumont et al ,1988)، دراسة المدن في الشرق الأوسط منذ ما قبل الإسلام حتى العصر الحاضر، الممثلة في المدن القديمة والإغريقية و الرومانية، و المدن الإسلامية في مرحلتها ازدهارها و تراجعها، كما خصص جزء من الفصل لدراسة ظاهرة التحضر خلال القرنين التاسع عشر و العشرين في هذا الإقليم، من خلال تعرف مستويات التحضر، ومعدلات النمو العمراني، وأشكال التركيز العمراني، و زيادة أعداد المدن، ونموها و توزيعها الجغرافي، و أشكال العلاقات بينها .

كما استعرض كوستيلو (Costello, 1977) أيضا ظاهرة التحضر في الشرق الأوسط منذ القدم حتى العصر الحاضر، و ركز على التغير الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية بفعل التحضر الاجتماعي السريع و حياة المدن، و درس عدة حالات لمدن من دول مختلفة، لتوضيح التباين في سمات التغير و معالمه بأشكاله المختلفة، الذي أحدثه التحضر في هذه المجتمعات.

الخاتمة:

بعد استعراض كل ما سبق من أطر نظرية و دراسات سابقة متنوعة، عن التحضر و المدن، يظل السؤال الملح قائما حول طبيعة العوامل المؤثرة في توزيع المدن. و من ثم تصنيفها إلى عوامل طبيعية، يندرج ضمنها الموقع الجغرافي و مظاهر السطح و المناخ وتوفر الموارد بأشكالها المختلفة، و عوامل أخرى بشرية، كالقرارات الإدارية بإنشاء المدن و تحديد وظائفها المختلفة و الأنشطة المقترنة بها، والظروف التاريخية المحددة لوظيفتها و دورها في المكان. فعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، فقد تم تجنب الخوض فيه ضمن هذه الورقة.

لنا أن نتطلع لرؤية إستشرافية لمستقبل التحضر ونمو المدن، في ضوء الطفرة الاقتصادية الثانية، التي تعيشها الجزائر و دول الخليج العربي الأخرى، المقترنة بزيادة أسعار البترول بشكل قياسي، تجاوز خلالها سعر برميل النفط في نهاية شهر أفريل 2008، أكثر من 140 دولارا للبرميل حسب البورصات العالمية. ويمكن تسأولنا عن مدى إمكانية تغير ديناميات ظاهرة التحضر وطبيعتها وأبعادها خلال هذه الفترة، أو ثباتها بشكل أو بآخر، كنسخة مكررة لما عاشته الجزائر و دول المنطقة الأخرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بل قد نذهب إلى التساؤل عن مدى تأثير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على المشهد الحضري، في ضوء النمو المطرد الذي قد تشهده بعض الجوانب، يقابله الانكماش في جوانب أخرى قد لا تستطيع النمو والمنافسة على المستوى العالمي. فدخل البنوك العالمية مثلا إلى الأسواق الجزائرية و توفر فرص القروض الطويلة الأجل الميسرة، قد يخلق نهضة عمرانية واسعة، معظمها في المدن الكبرى. ويقترن بهذا كله ازدياد معدلات التحضر، الذي يتطلب مواكبة البنية التحتية للمدن لها وتوفر الخدمات العامة و الخاصة بما يفي باحتياجات السكان، و قد يجابه السكان بتحول في كثير من المفاهيم والأنماط الحياتية المألوفة المعتادة، عبر فترة طويلة من الزمن، منها التحول من مجتمع الرفاه والرعاية الاجتماعية إلى مجتمع السوق الحر والمنافسة الاقتصادية، الذي ستكون ساحاته و ميادينه الرئيسية، المدن الكبرى و مراكز التجمعات الريفية الصغرى والمدن

الثانوية وغيرها من أنماط التوطن الأخرى. و ربما عدم قدرتها على مواكبة نمو المدن الكبرى، و من ثم ازدياد تدهور الملكيات الزراعية الصغرى والحيازات الإنتاجية أو الخدمة البسيطة، و هذا ما نأمل أن تجيب عنه دراسات مستقبلية أخرى ؟

المراجع

باللغة العربية

- 1-أحمد الجار الله 1997 : التكامل بين جغرافية الحضر و التخطيط الحضري و الإقليمي، رسائل جغرافية الكويت : الجمعية الجغرافية الكويتية.
- 2-جمال حمدان (ب ت)، جغرافية المدن ، القاهرة، عالم الكتب.
- 3-رشود الخريف 1998 : التحضر في المملكة العربية السعودية الرياض مركز، البحوث بكلية الآداب جامعة المسلك سعود.
- 4-صفوح خير 2000 الجغرافية : موضوعها و مناهجها، دمشق، دار الفكر.
- 5-محمد السرياني 1988 : حول تعريف المدينة السعودية.
- 6-فتحي أبو عيانة 1984 : السكان و العمران الحضري : بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية بيروت : دار النهضة العربية.
- 7-فتحي مصيلحي 1990 : الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة و علم المنهج الجغرافي، القاهرة : مطبعة الطوبجي التجارية.
- 8-ن. س جريل 1990: التحضر في الجزيرة العربية/ جدة، مكتبة الجسر (ترجمة أبو بكر أحمد باقادرا).

باللغة الأجنبية :

- 1- Abu-Lughod, J.& Hay, JR. R. (Eds.). (1977). Third world urbanization. New York Methuen.
- 2- Beaumont, P., Blake, G.H. & Wagstaff, J. M. (1988) The Middle East A geographical study. New York: Halsted Press.
- 3- Chakravorty, S. (1993). The Distribution of Urban population & income Exploration Using Six Asian Cases. Geo Journal.29 (02): 115-124.
- 4- Chapman , K.(1979). People, Pattern and process : An Introduction to human geography. New York : John Wiley & Sons.
- 5- Costello, V.F. (1977). Urbanization in the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press.
- 6- Das, R & Dutt, A. (1993) . Rank—size Distribution and primate City

- Characteristics in India- A temporal Analysis. *GeoJournal*.29(02) :125 -137.
- 7- Dehghan, F. und Uribe, CV. (1999) . Analyzing Mexican Population Concentration : a Model with Empirical Evidence. *Urban Studies*. 36(8) 1269-1281.
- 8- Dirk , S. (2005) Where Do Cities Form ? A geographical agglomeration model for Europe. *Journal of Regional Science*. 45 (04) : 657-679
- 9- Dokmeci , V F.(1986) Turkey : Distribution of cities and change over time *Ekistics* , 53 : 316-317.
- 10- Edmonston , B., Goldberg, M.A & Mercer, J(1985), Urban form in Canada and the states : An examination of urban density gradients. *Urban studies*.22(3) : 209-217.
- 11- Ehrlich, S, & Gyourko J.(2000). Changes in the scale size distribution of US metropolitan areas during the twentieth century. *Urban Studies* , 37(7): 1063-1077.
- 12- Ettlinger N. & Archer JC(1987). City-size distribution and the world urban system in the twentieth century. *Environment & planning A*, 19(9): 161-174.
- 13- Garmestani, A., Allen, C. & Bessey , K.M.(2005) times series analyses of clusters in city size distributions. *Urban studies*. 42 (9) 1057-1515.
- 14- Hackenberg, R.A. (1980). New patterns of urbanization in southeast Asia : An assessment. *Population & development Review*. 6 (3) 391-419.
- 15- Hackenberg, R.A.(1980). Interpreting the city : An urban geography. New York: John Wiley & Sons.
- 16- Kasarda, J.D & Crenshaw, .E. M. (1991). Third World urbanization dimensions , theories, and determinants , *annual Review of Sociology*. 17 467-501.
- 17- Knudsen, T.(2001). Zipf's Law for cities and beyond of Denmark. *The American Journal of Economics & Sociology*, 60 (1):123-146.
- 18- Lee, J. & Wong , D . W.S. (2001) . Statistical analysis with arc View GIS. New York: John Wiley.
- 19- Penkov I. & Dimitrov S. (1987). The distribution of cities and their populations in Bulgaria. *Naselenie*, 7(3) :103-112.
- 20-Pokshishevskiy, V, V. (1980). Soviet cities : Progress in urbanization in the seventies . *Geo Journal* 1 (1) 35-44.
- 21- Preston, S. H. (1979) . Urban growth in developing countries : A demographic reappraisal. *Population & Development Review*. 5(2) :195-215.
- 22- Rin-Pace, F.G. (1995). Rank-Size Distribution and the process of Urban Growth. *Urban studies*. 32 (3) : 551 -215.
- 23- Song S. and Zhang, K.H.(2002). Urbanization and city size distribution in China. *Urban Studies*, 39 (19) : 2317-1327.
- 24- Trewartha, G.T (1934) . Japanese Cities : Distribution and Morphology *Geographical Review*. 24 (3) : 404-417